واقع الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي

The reality of the Accounting Practice in the Algeria's banking sector according to financial accounting system

عبد الله سايب
مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر
saibabdallah9@gmail.com

نوال بن عمارة
مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر
b.naoual_sf@yahoo.com

العربي عطية
مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر
larbiattia@yahoo.com

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على واقع الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي، والمتمثلة خصوصا في كل من القياس والإفصاح المحاسبي، حيث تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على تصميم استمارة استبيان تم توزيعها على عينة من البنوك في الجزائر للتعرف على آراءهم حول الموضوع، كما تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وقد توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

- البنوك في الجزائر تلتزم بقواعد القياس والاعتراف المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؛
- البنوك في الجزائر تلتزم بقواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؛
- يواجه القطاع البنكي الجزائري بعض الصعوبات والتحديات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الكلمات المفتاحية : النظام المحاسبي المالي، القطاع البنكي، الأدوات المالية، القوائم المالية السنوية، القوائم المحاسبية المرحلية.

Abstract:

This study aims to identify the Effect of the applying of financial accounting system on the reality of the Accounting Practice in the banking sector, Especially in both accounting measurement and Disclosure. In experimental part the focus was on designing a Questionnaire sheet which later has beendistributed on a Sample of banksin Algeria, This has been done to know and make use of their viewpoints concerning this subject, the SPSS program was used for data analysis and hypotheses test.the study reached to a number of results, the most important are:

- Algerian banks are committed to apply the accounting measurement and recognition rules according to financial accounting system;
- Algerian banks are committed to applythe accounting Disclosure rules according to financial accounting system;
- Algeria's banking sector is facing some difficulties and challenges in financial accounting system.

Keywords: Financial accounting system, Banking sector, Financial instruments, Annual financial statements, Periodical accounting statements.

تمهيد : من أهم المؤسسات الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي البنوك والتي يعتبرها الكثير عصب الحياة الاقتصادية المعاصرة لما لها من دور أساسي في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، إلا أن خصوصية العمليات في البنوك والمخاطر التي تتعرض لها واختلاف المحاسبة ومخطط الحسابات والقواعد المحاسبية المطبقة فيها عن المؤسسات المختلفة الأخرى، تطرح العديد من الإشكاليات والتحديات التي يواجهها هذا النوع من المؤسسات عند تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهم النقاط الرئيسية المتعلقة بواقع الممارسة المحاسبية في هذا النوع من المؤسسات على ضوء النظام المحاسبي المالي، وبالتالي تم طرح الإشكالية الرئيسية التالية: **ما هو واقع الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري على ضوء النظام المحاسبي المالي؟**

كما تم وضع الفرضيات التالية كإجابات محتملة لهذه الإشكالية وهي:

1- لا تلتزم البنوك في الجزائر بجميع قواعد القياس والاعتراف المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي.

2- لا تلتزم البنوك في الجزائر بجميع قواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي.

3- يواجه القطاع البنكي الجزائري بعض الصعوبات والتحديات في تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي.

1 - الإطار المفاهيمي للممارسة المحاسبية قي القطاع البنكي : حظيت الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي باهتمام كبير لدى الباحثين خاصة على مستوى الدراسات الأجنبية، فمن بين هذه الدراسات دراسة CHRISTOPHER (HOSSFELD، 2002)[1]،فقد كان أهم إشكال لهذه الورقة هو إلى أي مدى تستخدم البنوك الألمانية المعايير المحاسبية الدولية، أين عرضت هذه المقالة جهود مجلس المعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بالبنوك كالمعيار الدولي رقم (30) الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، ويختص هذا المعيار فقط بالعرض (الميزانية، جدول حسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة) والمعيار (IAS 39) الأدوات المالية القياس والاعتراف، وبعض المعايير الأخرى التي تطبق على البنوك كالمعايير : (IAS 32، IAS25، IAS 21، IAS17، IAS 12، IAS 7) وبعد عرض نموذج للميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة لإحدى البنوك في ضل المعايير المحاسبية الدولية تم التوصل إلى أن المعايير المحاسبية لا تنص على نماذج معيارية في الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة، حيث هي تحدد الحد الأدنى من المعلومات الواجب عرضها في هذه الثلاث قوائم وهذا يعطي حرية نوعا ما للبنوك، وتعتبر البنوك الألمانية مستخدمة للمعايير المحاسبية الدولية ومتوافقة معها في درجة العرض وخاصة التناقص في الميزانية وجدول تدفقات الخزينة، إلا أنه في ضل غياب نموذج للمعايير المحاسبية الدولية البنوك الألمانية تطبق المعايير المحاسبية الألمانية، في بعض التعاريف المهمة (السندات والأسهم، المصالح) وبالتالي فالبنوك الألمانية تستخدم الخصوصية الوطنية من خلال المعايير الألمانية عند غياب بعض التعاريف في المعايير المحاسبية الدولية.

وتعتبر دراسات شركة (KPMG)[2] من الدراسات الرائدة في هذا المجال، حيث من اهم هذه الدراسات دراسة (نوفمبر2009)[3] والتي أجريت على البنوك الكندية، وكانت إشكاليتها تتمثل في أنه سوف تكون هناك حاجة للبنوك الكندية لتبني IFRS، فبعض المعايير هي دائمة التغيير، ولذلك من المهم أخذ هذه التغيرات بعين الاعتبار، لذا يجب على البنوك الكندية أن تنظر بعناية للتغيرات التي تحدث في هذه المعايير، فالمعايير المحاسبية الكندية مماثلة للمعايير المحاسبية الدولية إلا انه المعايير المحاسبية الدولية دائمة التعديل وبالتالي لها آثار على البنوك الكندية فما هي هذه الآثار.

حيث أهم ما توصلت إليه الدراسة أن معظم فروع البنوك الكندية في الخارج تطبق المعايير المحاسبية الدولية وبالتالي هذه البنوك لا تأخذ بعين الاعتبار أحكام الانتقال فيما يخص تقييم الأصول والخصوم بالنسبة للشركات التابعة في الخارج في تاريخ الانتقال، والبنوك الكندية التابعة للبنوك الأوربية هي تعد قوائمها المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية حاليا من اجل عمليات التجميع، وبالتالي يعتبر تبني المعايير جذابا لكل البنوك الكندية.كما وجد ت هذه الدراسة

أن هناك العديد من الاختلافات المحاسبية بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الكندية في التقييم والتصنيف وبالتالي عند تبني المعايير يمكن أن يؤدي ذلك إلى التأثير على رأس المال التنظيمي. وبما أنه يؤثر على عرض المعلومات المالية يؤثر أيضا على بعض أنشطة البنك مثل الشروط المتعلقة بعقود الإقراض والعقود القانونية الأخرى المرتبطة بالمعلومات والمعطيات المحاسبية، كما انه يمكن أن يؤثر على الاتفاقيات المتعلقة بالعلاوات والتعويضات مما يستدعي الحاجة إلى استخدام تكنلوجيا المعلومات.

أما هدف الدراسة الثانية لشركة (KPMG، 2011)[4] والتي كانت على البنوك الكندية أيظا فحاولت دراسة احتياجات التحويل إلى ال (IFRS) وإلقاء نظرة عامة على تأثير التحول في القطاع البنكي. حيث من أهم ما جاء في الدراسة هو أن المعايير ملائمة ويمكن تبنيها وتكييفها مع الخصوصية الخاصة بمتبنيها، كأسلوب الإدارة، الهيكل الخاص بالمجمع، خصوصية الملاك وحوكمة الشركات الخاصة، إلا أنها تتطلب تحليل التشابه والاختلاف بين المعايير المحلية وال(IFRS) أي تحليل الفجوة تحليلا شاملا ودقيقا لنجاح عملية التحويل، فهو ضروري لكل مؤسسة حتى لو كانت مشاكل القطاع متشابهة، فرغم أن البنوك متشابهة في كثير من الأحيان إلا انه دائما هناك اختلافات في الثقافة التنظيمية لكل بنك، كما أن التحويل الإداري للـ (IFRS) يتطلب مقاربة شاملة تراعي أربع أقسام رئيسية هي (المحاسبة والتقارير، الأنظمة والعمليات، الأفراد، الأعمال) حيث يحتاج التحويل التصدي بفعالية للتحديات والفرص المتاحة لاعتماد المعايير الدولية لجميع هذه الجوانب.

أما على مستوى الدراسات العربية نجد العديد من الدراسات ومن بينها تلك التي تناولت موضوع تطبيق مفاهيم محاسبة القيمة العادلة في البنوك كدراسة (محمد محمود بشايرية، 2010)[5]، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفاهيم القيمة العادلة وكيفية قياسها والمحاسبة على أساسها والإفصاح عنها، حيث طبقت هذه الدراسة على البنوك الأردنية وأعدت استبانة وزعت على محاسبي الإدارة او المدراء الماليين لجمع البيانات من أجل تحليلها، وقد خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن البنوك الأردنية تطبق مفاهيم المحاسبة عن القيمة العادلة في نظامها المحاسبي من حيث القياس طبقا لمتطلبات معاير المحاسبي الدولي رقم (IAS 39)، باستثناء الالتزامات المالية التي تبقيها مقاسة بالتكلفة التاريخية، كما أن البنوك الأردنية تطبق متطلبات الإفصاح المحاسبي التي يقتضيها المعيار المحاسبي الدولي (IAS 32).

وتوجد الدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح المحاسبي في البنوك كدراسة (محمد عبد الشكور أحمد شحاتة،2012)[6]، والتي هدفت إلى تقييم مدى إدراك الإدارة المصرفية للبنوك في السعودية لمتطلبات المعيار السابع من معايير إعداد التقارير الدولية لتعزيز الإفصاح والشفافية، وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها عدم توافق معظم بنود القوائم المالية المنشورة لبنك الرياض محل الدراسة الاختبارية مع متطلبات (IFRS 7)، مما يعني ضعف إدراك الإدارة المصرفية بهذا البنك لتلك المتطلبات، وفي المقابل وجود توافق إلى حد ما مع بعض البنود الأخرى خاصة تلك المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر المصاحبة للأدوات المالية.

على مستوى الدراسات الوطنية معظم الدراسات تطرقت لموضوع الإفصاح المحاسبي في البنوك، كدراسة (مريم صغير موح،2010)[7] ودراسة (دادة دليلة،2013)[8]، وقد توصلت الأولى لعدة اقتراحات أهمها ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، لتصبح عملية مقارنة أداء البنوك الوطنية والبنوك الدولية صحيحة. كما أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، سوف تمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة على أسس سليمة، أما الثانية والتي درست حالة القرض الشعبي الجزائري فأهم ما توصلت إليه أنه هناك ما تقيد البنك بتطبيقه والالتزام به ضمن قوائمه المالية بما يوافق متطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، وهناك نقائص عديدة لابد من تصحيح بعضها والالتزام بالبعض الآخر بما يعطي مصداقية وشفافية أكثر للقوائم المالية للبنوك الجزائرية.

ومن نقائص الدراستين السابقتين هو أنه لم تتطرق الباحثتين لموضوع مهم في الإفصاح المحاسبي ألا وهو الإفصاح عن القوائم المحاسبية المرحلية، فالقوائم المالية السنوية لا تكفي وحدها لتحقيق جميع أهداف الإفصاح المحاسبي، كما أن القطاع البنكي من أهم السباقين للاهتمام بالإفصاح عن القوائم المحاسبية المرحلية في الجزائر وذلك على ضوء النظام المحاسبي المالي، وبالتالي حاولت هذه الدراسة الإشارة لهذا النوع من القوائم كتكملة لهذه الدراسات وذلك من خلال الاعتماد على التعليمة رقم 03-11 الصادرة من طرف بنك الجزائر بتاريخ 20 سبتمبر 2011، والتي "تهدف إلى تحديد قواعد إعداد القوائم المحاسبية المرحلية والملاحق التابعة لها"[9].

وبخصوص القياس المحاسبي في القطاع البنكي نجد دراسة (حديدي أدم وهواري معراج، 2011)[10] والتي عالجت إشكالية تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية، وتوصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن المعلومات التي يمكن الحصول عليها من تطبيق القيمة العادلة ليست ذات درجة عالية من الجودة، كما يجب ترسيخ مفاهيم محاسبة القيمة العادلة وخصائصها، وطرق قياسها لدى العاملين في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية.واهم ما يعاب على هذه الدراسة هو أنها كانت وصفية، وبالتالي فهناك نقص كبير بخصوص موضوع القياس والاعتراف المحاسبي في القطاع البنكي الجزائري، وهو ما يميز هذه الدراسة التي ناقشت ودرست واقع القياس والاعتراف المحاسبي وخاصة تلك المرتبطة بخصوصية هذا القطاع ومن أهم هذه القضايا تصنيف وقياس الأصول والخصوم المالية[11]، قياس العمليات بالعملة الصعبة[12] والاعتراف بالإيرادات الغير محصلة[13].

2 - الطريقة والأدوات :

1.2 - مجتمع وعينة الدراسة : ينشر كل سنة محافظ بنك الجزائر بصفة محينة قائمة البنوك في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وبالتالي يعتبر مجتمع هذه الدراسة الميدانية موازيا للمقرر رقم 14-01 والصادر في جانفي سنة 2014، والذي يتضمن نشر قائمة البنوك ، حيث تتكون القائمة من 20 بنكا.

الجدول رقم (1) : كيفية تكوين العينة

البنك	الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المستردة		الاستبيانات الصالحة للتحليل	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
بنك الجزائر الخارجي	3	3.80	0	0.00	0	0.00
البنك الوطني الجزائري	5	6.33	2	5.88	2	6.25
القرض الشعبي الجزائري	5	6.33	3	8.82	3	9.38
بنك التنمية المحلية	5	6.33	0	0.00	0	0.00
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	6	7.59	6	17.65	6	18.75
الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (بنك)	6	7.59	5	14.71	4	12.50
بنك البركة الجزائري	3	3.80	2	5.88	2	6.25
سيتي بنك – الجزائر – فرع بنك	3	3.80	1	2.94	1	3.13
المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر-	0	0.00	0	0.00	0	0.00
نتيكسس الجزائر	5	6.33	3	8.82	2	6.25
سوسيتي جينيرال – الجزائر	5	6.33	2	5.88	2	6.25
البنك العربي – الجزائر –فرع بنك	3	3.80	1	2.94	1	3.13
بي. ن. بي باريباس- الجزائر	5	6.33	0	0.00	0	0.00
ترست بنك – الجزائر	3	3.80	2	5.88	2	6.25
بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الجزائر	3	3.80	2	5.88	2	6.25
بنك الخليج – الجزائر	5	6.33	0	0.00	0	0.00

فرنسا بنك – الجزائر	3	3.80	0	0.00	0	0.00
كريدي اقريكول كربورات وانفستمانت بنك ألجيري	3	3.80	2	5.88	2	6.25
إتش إس بي سي – الجزائر – (فرع بنك)	3	3.80	3	8.82	3	9.38
مصرف السلام – الجزائر	5	6.33	0	0.00	0	0.00
المجموع	82	100	34	100	32	100

المصدر: من إعداد الباحثين

قام الباحثين بإعداد استبيان وتوزيعه على جميع المديريات العامة أو مديريات المحاسبة والمالية الرئيسية للبنوك التي وافقت على التعاون مع هذه الدراسة، حيث بلغت الاستبينات الموزعة كما يوضحه الجدول رقم(01) 82 استبيان، أسترجع منها 34 استبيان، ليتم في الأخير الحصول على 32 استبيان صالح لتحليل.

2.2 – تحضير الاستبيان : حاول الباحثين قدر الإمكان إعداد الأسئلة بصفة بسيطة، بحيث تكون قابلة للفهم من قبل مختلف أفراد القطاع البنكي الجزائري والذين لهم دراية بالموضوع، بحيث تسمح هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات الدراسة، حيث تم الاستعانة بآراء بعض الأساتذة والزملاء وكذا الدراسات السابقة في هذا المجال لإعداد هذا الاستبيان.

كما حاول الباحثين طرح الأسئلة بشكل متسلسل ومترابط وبلغتين مختلفتين (نسخة عربية ونسخة فرنسية) وهذا بغية جلب اهتمام وتركيز الفرد المستهدف لرفع نسبة الإجابة والقبول لدى العينة المدروسة والحصول على إجابات جادة وموضوعية، وقد تضمنت استمارة الاستبيان ثمانية وثلاثون سؤالا موزعة على أربع محاور رئيسية كما يلي:

المحور الأول: يحتوي على أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة، ويتضمن خمسة أسئلة؛

المحور الثاني: ويتضمن هذا المحور الأسئلة التي تحاول الإجابة على الإشكالية الفرعية الأولى والمتعلقة بواقع القياس والاعتراف المحاسبي في القطاع البنكي الجزائري، ويضم هذا المحور الأسئلة (1–11)؛

المحور الثالث: يتضمن هذا المحور الأسئلة التي تحاول الإجابة على الإشكالية الفرعية الثانية والمتعلقة بواقع الإفصاح المحاسبي في القطاع البنكي الجزائري في ضل النظام المحاسبي المالي، ويضم هذا المحور الأسئلة (12–22)؛

المحور الرابع: يتضمن هذا المحور الأسئلة التي تحاول الإجابة على الإشكالية الفرعية الثالثة والمتعلقة بالصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع البنكي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي، ويضم هذا المحور الأسئلة (23–33)؛

3.2 – صدق وثبات أداة الدراسة :

تم التحقق من الصدق الأولي لأداة الدراسة وهي الاستبانة وذلك من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين والمختصين في مجالات المحاسبة البنكية، وخصوصا بعض المحاسبين في القطاع البنكي للأخذ بملاحظاتهم في بناء المقياس.

ومن أجل التأكد من أن الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، والتثبت من صدقها، قام الباحث بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)،حيث بلغ هذا المعامل لجميع فقرات الاستبانة ما يقدر بـ (Cronbach Alpha = 0.769)، وهي نسبة عالية يمكن الاعتماد عليها.

4.2 – المعالجات الإحصائية : بهدف الإجابة عن فرضيات الدراسة، قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج حزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

– التكرارات والنسب المئوية وذلك لوصف آراء العينة حول متغيرات الدراسة.

- الوسط الحسابي من أجل تحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبانة.
- الانحراف المعياري من أجل تحديد مدى تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي للبيانات.
- اختبار ألفا كرونباخ وذلك من أجل اختبار الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة.
- اختبار (t) للعينة الواحدة من أجل اختبار فرضيات الدراسة.

3 - النتائج ومناقشتها :

1.3 - النتائج :

1.1.3 - المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة : تم اختيار مجموعة من المتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة، وهي تتمثل في كل من :

- **المسمى الوظيفي :** والذي بلغت فيه الإطارات المحاسبية أعلى نسبة بـ 37.3%، ثم جاء نواب المدير العام بنسبة 31.3 %، فيما أظهرت النتائج ما نسبته 18.8%، بالنسبة للمدراء الماليين، كما احتلت بعض الوظائف الأخرى مجتمعة أقل نسبة بما نسبته 12.5%؛
- **العمر :** والذي بلغت فيه الفئة التي تقع بين 36 و45 سنة أعلى نسبة بـ 53.1%، ثم تليها الفئة المحصورة بين 25 و35 سنة بنسبة 37.5%، كما أظهرت النتائج ما نسبته 6.3% بالنسبة للأفراد التي تبلغ أعمارهم أكثر من 55 سنة، فيما احتلت الفئة 46 و55 سنة المرتبة الأخيرة بنسبة 12.5%؛
- **المؤهل العلمي :** والذي ظهر فيه حاملي شهادة الليسانس بأكبر نسبة حيث تجاوزت 68.8%، ثم جاء حاملي شهادة الماستر والمهندس في المرتبة الثانية وبنفس الترتيب مع حاملي الشهادات المهنية بنسبة 12.5%، فيما أظهرت النتائج ما نسبته 6.3 % بالنسبة لحاملي شهادة الماجستير؛
- **سنوات الخبرة :** تبين أن الذين خبرتهم تبلغ أكثر من 15 سنة هم الفئة الأكبر في العينة بنسبة 40.6%، ثم جاءت الفئة 11-15 سنة في المرتبة الثانية بنسبة 31.3%، فيما أظهرت النتائج ما نسبته 18.8% بالنسبة للأفراد الذين لم تتجاوز خبرتهم 5 سنوات، وتعتبر الفئة 5-10 سنوات أقل نسبة في العينة بنسبة 9.4%.

2.1.3 - واقع القياس والاعتراف المحاسبي في القطاع البنكي الجزائري : لمعرفة مدى التزام البنوك بقواعد القياس والاعتراف المحاسبي تم إخضاع المعلومات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي، وكانت المتوسطات الحسابية كما يظهره الجدول رقم (02) بالنسبة لعينة الدراسة قد تراوحت ما بين (1.47) و (2.78)، وأن العبارة رقم (4) التي تنص على أن " تقيم الأصول المالية المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالتكلفة المهتلكة " الأعلى بين متوسطات الإجابات وبمتوسط حسابي بلغ (2.78) أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.491) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت هذه المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات.

في حين أن العبارة رقم (11) والتي تنص على انه "لا توجد صعوبات في تطبيق طرق التقييم وإعادة التقييم وفق النظام المحاسبي المالي" احتلت المرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي والذي بلغ (1.47)، وذلك بانحراف معياري بلغ (0.842) والذي يشير إلى مدى تشتت هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات. وبالتالي العبارة رقم (11) تشير إلى أن 24 من أصل 32 من أفراد العينة يرون بأنه توجد صعوبات في تطبيق طرق التقييم وإعادة التقييم وفق النظام المحاسبي المالي وبالتالي حظيت هذه العبارة باهتمام خاص في هذه الدراسة فحاول الباحث الحصول على إجابات عن البنود التي تواجه فيها البنوك هذه الصعوبات من الأفراد الأربع والعشرون الذين اعتبروا أنه توجد صعوبات.

الجدول رقم (2): التكرارات والوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لواقع القياس والاعتراف المحاسبي في القطاع البنكي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي

الرقم	العبارة	لا	محايد	نعم	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد			
		النسبة	النسبة	النسبة			
1	تقيم الأصول والخصوم المالية عند التسجيل المحاسبي الأول بالتكلفة التي هي القيمة العادلة	2	6	24	2.69	0.592	نعم
		6.3	18.8	75.0			
2	تقيم الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالقيمة العادلة	1	11	20	2.59	0.560	نعم
		3.1	34.4	62.5			
3	تقيم الأصول المالية المتاحة بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالقيمة العادلة	2	4	26	2.75	0.568	نعم
		6.3	12.5	81.3			
4	تقيم الأصول المالية المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الإستحقاق بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالتكلفة المهتلكة	1	5	26	2.78	0.491	نعم
		3.1	15.6	81.3			
5	تقيم التسليفات والحقوق بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالتكلفة المهتلكة	10	2	20	2.31	0.931	محايد
		31.3	6.3	62.5			
6	تقيم الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالقيمة العادلة	1	16	15	2.44	0.564	نعم
		3.1	50.0	46.9			
7	تقيم الخصوم المالية الأخرى بعد إدراجها الأول في الحسابات بالتكلفة المهتلكة	12	9	11	1.97	0.861	محايد
		37.5	28.1	34.4			
8	تقيم عند كل إقفال للحسابات الاستعمالات والموارد بالعملات الصعبة المسجلة في الميزانية بسعر السوق المعمول به عند تاريخ الإقفال أو بسعر السوق الملاحظ عند أقرب تاريخ سابق	4	4	24	2.63	0.707	نعم
		12.5	12.5	75.0			
9	تقيم عند كل إقفال للحسابات الالتزامات بالعملات الصعبة المسجلة خارج الميزانية بسعر السوق المعمول به عند تاريخ الإقفال، أو بسعر السوق الملاحظ عند أقرب تاريخ سابق	4	8	20	2.50	0.718	نعم
		12.5	25.0	62.5			
10	لا يتم الاعتراف بالفوائد الغير المحصلة للديون كإيرادات في حسابات النتائج إلا إذا تم تحصيلها فعليا	1	11	20	2.59	0.560	نعم
		3.1	34.4	62.5			
11	لا توجد صعوبات في تطبيق طرق التقييم وإعادة التقييم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي	24	1	7	1.47	0.842	لا
		75.0	3.1	21.9			
					2.42	0.333	نعم

المصدر : من إعداد الباحثين وبالاعتماد على مخرجات (SPSS)

ويتضح من خلال الشكل البياني رقم (1) أن 16 فرد من أفراد العينة يرون أنه توجد صعوبات في تطبيق طرق التقييم وإعادة التقييم المتعلقة بالعقارات الموظفة وهي أعلى نسبة حيث بلغت 50 بالمئة من العينة الإجمالية، ثم تليها التثبيتات المادية والمعنوية بـ 10 أفراد في المرتبة الثانية وذلك بنسبة 31.25 بالمئة من العينة الإجمالية، ليحتل البند الخاص بفارق الاقتناء المرتبة الأخيرة بفرد واحد وهو ما يشكل نسبة 3.13 بالمئة من العينة الإجمالية.

الشكل رقم (01) : البنود التي تواجه فيها البنوك صعوبة في تطبيق طرق التقييم وإعادة التقييم

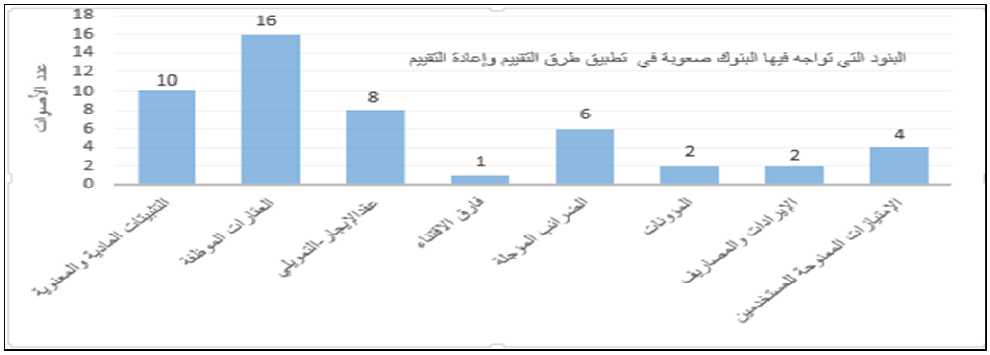

المصدر : من إعداد الباحثين وبالاعتماد على مخرجات (EXEL)

إلا أنه بصفة عامة يتضح بأن أفراد العينة يعتبرون أن البنوك تلتزم بقواعد القياس والاعتراف المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وذلك بمستوى مرتفع وبمتوسط حسابي يقدر بـــ (2.42)، وذلك بانحراف معياري بلغ (0.842) والذي يشير إلى مدى تشتت هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات.

كما تم دراسة صحة الفرضيات باستخدام اختبارات العينة الأحادية (One Sample Test)، ويقدم الشكل الإحصائي لاختبار هذه الفرضية كالأتي:

H0 : لا تلتزم البنوك في الجزائر بقواعد القياس والاعتراف المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي.

H1 : تلتزم البنوك في الجزائر بقواعد القياس والاعتراف المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي.

وقد وجد من خلال هذا الاختبار أن قيمة (t) المحسوبة تقدر بـ(7.283) والتي هي أكبر من (t) الجدولية (2.039)، كما أن مستوى الدلالة (0.000) أقل من 0.05 إذا يتوجب رفض الفرضية الصفرية H0، وقبول الفرضية البديلة H1، وبما يعني أنه تلتزم البنوك في الجزائر بقواعد القياس والاعتراف المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، وتؤكد نتيجة هذا الاختبار النتائج التي سبق وأن كشف عنها التحليل الإحصائي الوصفي.

3.1.3 – واقع الإفصاح المحاسبي في القطاع البنكي الجزائري : لمعرفة مدى التزام البنوك بقواعد الإفصاح المحاسبي تم إخضاع المعلومات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي، ويتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (03) أن المتوسطات الحسابية بالنسبة لعينة الدراسة قد تراوحت ما بين (2.94–2.50)، وأن العبارات رقم (19) و (14) و(16) الأعلى بين متوسطات الإجابات وبمتوسط حسابي بلغ (2.94) لكل العبارات، أما الانحراف المعياري لهذه العبارات فقد بلغ (0.246) و (0.246) و(0.345) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت هذه المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات.

في حين أن العبارة رقم (22) والتي تنص على انه " يشتمل ملحق القوائم المالية على المعلومات المتعلقة بالأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية" احتلت المرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي والذي يعتبر إيجابي حيث بلغ (2.50)، وذلك بانحراف معياري منخفض بلغ (0.187) والذي يشير إلى مدى تشتت هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات.

الجدول رقم (3): التكرارات والوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لواقع الإفصاح المحاسبي في القطاع البنكي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي.

الرقم	العبارة	لا	محايد	نعم	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه
		العدد	العدد	العدد			
		النسبة	النسبة	النسبة			
12	تنشر جميع القوائم المالية السنوية التالية (الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق القوائم المالية)	0	3	29	2.91	0.296	نعم
		0.0	9.4	90.6			
13	تنشر القوائم المالية خلال مهلة أقصاها ستة أشهر بعد تاريخ إقفال السنة المالية	2	0	30	2.88	0.492	نعم
		6.3	0.0	93.8			
14	تصنف الأصول المالية في الفئات التالية: أصول مالية محتفظ بها إلى تاريخ الإستحقاق وأصول مالية محتفظ بها بغرض المعاملة، تسليفات وحقوق، أصول مالية متاحة للبيع، أصول مالية أخرى.	0	2	30	2.94	0.246	نعم
		0.0	6.3	93.8			
15	تصنف الخصوم المالية إلى خصوم مالية محتفظ بها لغرض المعاملة، وإلى خصوم مالية أخرى.	3	4	25	2.69	0.644	نعم
		9.4	12.5	78.1			
16	يتم إعداد الميزانية وفقا لترتيب تنازلي للسيولة.	1	0	31	2.94	0.354	نعم
		3.1	0	96.9			
17	تعرض جميع القوائم المحاسبية المرحلية التالية (الوضعية المحاسبية لكل ثلاثي من خلال النموذج رقم 6000 ومرفقاته، جدول حسابات النتائج لكل سداسي من خلال النموذج 6001)	4	6	22	2.56	0.716	نعم
		12.5	18.8	68.8			
18	يشتمل ملحق القوائم المالية عن المعلومات المكملة الضرورية للفهم الجيد للقوائم المالية الأساسية	0	5	27	2.84	0.369	نعم
		0.0	15.6	84.8			
19	يشتمل ملحق القوائم المالية على القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة	0	2	30	2.94	0.246	نعم
		0.0	6.3	93.8			
20	يشتمل ملحق القوائم المالية على المعلومات المتعلقة بالفروع والمؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة.	0	3	29	2.91	0.296	نعم
		0.0	9.4	90.6			
21	يشتمل ملحق القوائم المالية على المعلومات المتعلقة بتسيير المخاطر البنكية	0	11	21	2.66	0.483	نعم
		0.0	34.4	65.6			
22	يشتمل ملحق القوائم المالية على المعلومات المتعلقة بالأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية	3	10	19	2.50	0.672	نعم
		9.4	31.3	59.4			
	المتوسط العام				2.79	0.187	نعم

المصدر : من إعداد الباحثين وبالاعتماد على مخرجات (SPSS)

إذا بصفة عامة يتضح من التحليل الإحصائي لهذه الفرضية أن أفراد العينة يعتبرون بأن البنوك تلتزم بقواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وذلك بمستوى مرتفع وبمتوسط حسابي يقدر بـــ (2.79). وذلك بانحراف معياري منخفض جدا بلغ (0.187) والذي يشير إلى مدى تشتت هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات.

ويقدم الشكل الإحصائي لاختبار هذه الفرضية كالآتي:

H0: لا تلتزم البنوك في الجزائر بجميع قواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي.

H1: تلتزم البنوك في الجزائر بجميع قواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي.

وقد وجد من خلال هذا الاختبار أن قيمة (t) المحسوبة تقدر بـــ(23.987) وهي أكبر من (t) الجدولية التي تقدر بـــ (2.039)، كما أن مستوى الدلالة (0.000) أقل من 0.05 إذا يتوجب رفض الفرضية الصفرية H0، وقبول الفرضية البديلة H1، وبما يعني أنه تلتزم البنوك في الجزائر بقواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، وتؤكد نتيجة هذا الاختبار النتائج التي سبق وأن كشف عنها التحليل الإحصائي الوصفي.

4.1.3 – صعوبات الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري : لمعرفة ماهية صعوبات الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي تم إخضاع المعلومات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي، ويتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (04) أن المتوسطات الحسابية بالنسبة لعينة الدراسة قد تراوحت ما بين (2.91–1.69)، وأن العبارة رقم (32) "هل تؤيد فكرة إصلاح نظام التعليم والتكوين المحاسبي في الجزائر" الأعلى بين متوسطات الإجابات وبمتوسط حسابي بلغ (2.91)، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.296) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت هذه المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات.

في حين أن العبارة رقم (24) والتي تنص على انه " من الصعب على المحاسب التخلي على الممارسة المحاسبية التي كانت سائدة وفق النظام المحاسبي القديم" احتلت المرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي والذي يعتبر إيجابي حيث بلغ (1.69)، وذلك بانحراف معياري بلغ (0.896) والذي يشير إلى مدى تشتت هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات. إذا بصفة عامة يتضح من التحليل الإحصائي لهذه الفرضية أن أفراد العينة يعتبرون بأن الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي تواجه العديد من الصعوبات والتحديات في تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ (2.363). و بانحراف معياري بلغ (0.368) والذي يشير إلى مدى تشتت هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات.

الجدول رقم (4): التكرارات والوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لصعوبات الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي

الرقم	العبارة	لا أوافق	محايد	موافق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد			
		النسبة	النسبة	النسبة			
23	البنوك في الجزائر لم تستعد جيدا لتطبيق هذا النظام	8	10	14	2.19	0.821	محايد
		25.0	31.3	43.8			
24	من الصعب على المحاسب التخلي عل الممارسة المحاسبية التي كانت سائدة وفق النظام المحاسبي القديم	19	4	9	1.69	0.896	محايد
		59.4	12.5	28.1			
25	نظام المعلومات المحاسبي في القطاع البنكي الجزائري لا يتلائم مع النظام المحاسبي المالي	12	8	12	2.00	0.880	محايد
		37.5	25.0	37.5			
26	النظام الجبائي الحالي لا يتوافق مع النظام المحاسبي المالي	8	13	11	2.09	0.777	محايد
		25.0	40.6	34.4			
27	توجد صعوبات في تطبيق بعض قواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في القطاع البنكي الجزائري خاصة فيما يتعلق بالأدوات المالية.	5	7	20	2.47	0.761	نعم
		15.6	21.9	62.5			
28	لا يمكن في السوق الجزائرية تقييم الأصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة	5	8	19	2.44	0.759	نعم
		15.6	25.0	59.4			
29	لا يمكن في القطاع البنكي الجزائري تقييم الأصول والخصوم المالية بالتكلفة المهتلكة	18	0	14	2.00	1.016	محايد
		56.3	0	43.8			
30	تحديث النظام الجبائي الجزائري هي ضرورة لتحقيق التوافق مع قواعد النظام المحاسبي المالي	0	3	29	2.91	0.296	نعم
		0.0	9.4	90.6			
31	يجب إيجاد نظام معلومات محاسبي في القطاع البنكي يتلائم مع قواعد النظام المحاسبي المالي	4	4	24	2.63	0.707	نعم
		12.5	12.5	75			
32	هل تؤيد فكرة إصلاح نظام التعليم والتكوين المحاسبي في الجزائر؟	0	3	29	2.91	0.296	نعم
		0	9.4	90.6			
33	هل ترى بأن تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية؟	2	6	24	2.69	0.592	نعم
		6.3	18.8	75.0			
	المتوسط العام				2.363	0.368	نعم

المصدر : من إعداد الباحثين وبالاعتماد على مخرجات (SPSS)

ويقدم الشكل الإحصائي لاختبار هذه الفرضية كالآتي:

H0 :الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي لا تواجه صعوبات في تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي.

H1 :الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي تواجه صعوبات في تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي.

وقد وجد من خلال هذا الاختبار أن قيمة (t) المحسوبة تقدر بـــ (5.590) والتي تعتبر أكبر من (t) الجدولية التي تقدر بـــ (2.039)، كما أن مستوى الدلالة (0.000) أقل من 0.05 إذا يتوجب رفض الفرضية الصفرية H0، وقبول الفرضية البديلة H1، وبما يعني أنه الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري تواجه صعوبات في تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي، وتؤكد نتيجة هذا الاختبار النتائج التي سبق وأن كشف عنها التحليل الإحصائي الوصفي.

2.3 – مناقشة النتائج : في ضوء التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة، فإن الباحث استطاع الوصول إلى إجابات عن الأسئلة المطروحة في دراسته، ويمكن تلخيص هذه النتائج فيما يلي:

1.2.3 – البنوك في الجزائر تلتزم بقواعد القياس والاعتراف المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي :

حيث أشارت نتائج الدراسة بشكل واضح إلى أن البنوك في الجزائر تلتزم بقواعد القياس والاعتراف المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، فرغم محاولة الباحث وضع بعض البنود التي يصعب للبنوك فيها الالتزام بقواعدها إلا أنه كانت نسبة الالتزام مرتفعة، وهذا راجع حسب وجهة نظر الباحث إلى خصائص الممارسة المحاسبية التي تتميز بها البنوك مقارنة بباقي المؤسسات الأخرى في الجزائر وقد اتفقت معظم إجابات العينة على أن البنوك في الجزائر تقوم بـــ:

- تقييم الأصول والخصوم المالية عند التسجيل المحاسبي الأول بالتكلفة التي هي القيمة العادلة؛
- تقييم الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالقيمة العادلة؛
- تقييم الأصول المالية المتاحة بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالقيمة العادلة؛
- تقيم الأصول المالية المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالتكلفة المهتلكة؛
- تقيم التسليفات والحقوق بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالتكلفة المهتلكة؛
- تقيم الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالقيمة العادلة؛
- تقيم عند كل اقفال للحسابات الاستعمالات والموارد بالعملات الصعبة المسجلة في الميزانية بسعر السوق المعمول به عند تاريخ الإقفال أو بسعر السوق الملاحظ عند أقرب تاريخ سابق؛
- تقيم عند كل إقفال للحسابات الالتزامات بالعملات الصعبة المسجلة خارج الميزانية بسعر السوق المعمول به عند تاريخ الإقفال، أو بسعر السوق الملاحظ عند أقرب تاريخ سابق؛
- لا يتم الاعتراف بالفوائد الغير المحصلة للديون كإيرادات في حسابات النتائج إلا إذا تم تحصيلها فعليا؛
- كما لا تواجه البنوك صعوبات في الالتزام بقواعد التقييم وفق النظام المحاسبي المالي في كل من (التثبيتات المادية والمعنوية، عقد الإيجار–التمويلي، الضرائب المؤجلة، المؤونات، فارق الاقتناء، الإيرادات والمصاريف، الامتيازات الممنوحة للمستخدمين).

2.2.3 – البنوك في الجزائر تلتزم بقواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي : حيث أشارت نتائج الدراسة بشكل واضح إلى أن البنوك في الجزائر تلتزم بقواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، فرغم محاولة الباحث وضع بعض القواعد التي يصعب للبنوك الالتزام بها إلا أنه كانت نسبة الالتزام مرتفعة، وهذا راجع حسب وجهة نظر الباحث إلى جودة الإفصاح المحاسبي التي تتميز بها البنوك مقارنة مع باقي المؤسسات الأخرى في الجزائر وقد اتفقت معظم إجابات العينة على أن البنوك في الجزائر تقوم بـــ:

- نشر جميع القوائم المالية الأساسية التالية (الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة)؛

- يتم نشر القوائم المالية خلال مهلة أقصاها ستة أشهر بعد تاريخ إقفال السنة المالية؛
- يتم تصنيف الأصول المالية إلى أصول مالية محتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق وأصول مالية محتفظ بها بغرض المعاملة، تسليفات وحقوق، أصول مالية متاحة للبيع، أصول مالية أخرى؛
- يتم تصنيف الخصوم المالية إلى خصوم مالية محتفظ بها لغرض المعاملة، وإلى خصوم مالية أخرى.
- يتم اعداد الميزانية وفقا لترتيب تنازلي للسيولة؛
- تنشر جميع القوائم المحاسبية المرحلية التالية (الوضعية المحاسبية لكل ثلاثي من خلال النموذج رقم 6000 ومرفقاته، جدول حسابات النتائج لكل سداسي من خلال النموذج 6001)؛
- يشتمل ملحق القوائم المالية على المعلومات المكملة الضرورية للفهم الجيد للقوائم المالية الأساسية؛
- يشتمل ملحق القوائم المالية على القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة؛
- يشتمل ملحق القوائم المالية على المعلومات المتعلقة بالفروع والمؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة؛
- يشتمل ملحق القوائم المالية على المعلومات المتعلقة بالأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية.

وهو ما يشير حسب رأي الباحث إلى أن البنوك في الجزائر تلتزم إلى حد كبير بقواعد الإفصاح المحاسبي التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والتي يحكمها القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي ومختلف النصوص المتخذة لتطبيقه لاسيما:

- النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر سنة 2009 والذي يتضمن إعداد الكشوفات المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.
- قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية والمحددة في النظام رقم: 09-08 المؤرخ في: 29ديسمبر2009، الصادر عن بنك الجزائر.

التعليمة رقم 03-11 الصادرة في 20 سبتمبر 2011 والني تتعلق بالقوائم المحاسبية المرحلية.

3.2.3 - صعوبات الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري :

رغم اتجاه بعض متغيرات هذه الفرضية للحياد بسبب الخصائص التي تتميز بها الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي (كالدقة والوقت المناسب وتقسيم المسؤوليات) إلا أن هذا القطاع لم يسلم من بعض الصعوبات والتحديات التي تواجهه، وتوصلت هذه الدراسة بناءا على إجابات العينة إلى مجموعة من الصعوبات والتحديات تمثلت في:

- تحديث النظام الجبائي هو ضرورة للتلائم مع قواعد النظام المحاسبي المالي؛
- لا يمكن في السوق الجزائرية تقييم الأصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة؛
- يجب إيجاد نظام معلومات محاسبي في بعض البنوك ليتلائم مع قواعد النظام المحاسبي المالي؛
- يجب إصلاح نظام التعليم والتكوين في الجزائر الخاص بالمحاسبة في القطاع البنكي؛
- تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع البنكي الجزائري سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية لهذا القطاع؛
- توجد صعوبات في قياس العقارات الموظفة في القطاع البنكي؛
- توجد صعوبات في قياس الخصوم المالية الأخرى.

الخلاصة : إن طرق القياس والاعتراف المحاسبي في القطاع البنكي من أهم المواضيع التي يجب مراعاتها عند دراسة الممارسة المحاسبية لهذا القطاع، حيث يمثلان الجزء الأكبر والأهم في عمل المحاسب كونهما الأساس الذي يفسر الأحداث والظواهر التي تحيط بالكيان وترجمتها إلى قيم تعكس صورة هذا الكيان، فكلما كانت هذه العملية سليمة زادت

جودة ومصداقية العمل المحاسبي ومخرجات العملية المحاسبية، حيث درس الباحث واقع القياس والاعتراف المحاسبي في هذا القطاع مع التركيز بشكل موسع على القضايا التي تعالج بطرق وقواعد خاصة في هذا القطاع، كالأدوات المالية والعمليات بالعملة الصعبة والاعتراف بالفوائد الغير محصلة، كما عرض الباحث مواضيع مرتبطة بالإفصاح المحاسبي باعتباره الأساس في جعل مخرجات العملية المحاسبية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من خلال شمول هذه العملية على جميع المعلومات اللازمة.

وقد وجد الباحث من خلال الدراسة الميدانية التي قام فإجراءها على مجموعة من الإطارات المحاسبية والمالية في القطاع البنكي وبالاعتماد على برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وبعد محاولة تلخيص وتحليل آراءهم أن البنوك في الجزائر تلتزم بقواعد القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي التي جاء بها النظام المحاسبي المالي. وبالرغم من ذلك إلا أن هذا القطاع واجه بعض الصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي، مما يستدعي مجموعة من التوصيات التي يرى الباحث أنه يجب أخذها بعين الاعتبار سواء بالنسبة للبنوك أو بعض الأطراف من المحيط الخارجي لهذه البنوك والتي تعتبر سبب من مسببات هذه الصعوبات بصفة عامة مثل :

- يجب استمرار البنوك في الجزائر بالالتزام بتطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي وأنظمة وتعليمات بنك الجزائر فيما يخص كلا من القياس والإفصاح المحاسبي فكلما زاد الالتزام بهذه القواعد كلما نقصت الإشكاليات والصعوبات مع الزمن في تطبيق هذا النظام؛
- الأولوية القصوى لنجاح تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي في البنوك تعتمد على التحكم الجيد وتهيئة الأرضية التي يطبق فيها هذا النظام، وتتعلق بالنشاط الاقتصادي والتجاري، وخاصة السوق المالي الذي لازال يعتبر التحدي الأكبر لنجاح هذا النظام؛
- يعتبر تطوير العنصر البشري من أكبر التحديات أيضا، فيجب مواصلة الدورات التدريبية والتكوينية وعقد الندوات والملتقيات وضرورة التنسيق بين الأكاديميين والمهنيين مع التركيز على النقاط المبهمة فيها كالأدوات المالية والقيمة العادلة، والعقارات الموظفة، وكذا إرساء الثقافة البورصية لديهم؛
- لاحظ الباحث عدم وجود أنظمة أو تعليمات من طرف بنك الجزائر خاصة ببعض النقاط المبهمة، مثلا محاسبة التحوط والمشتقات المالية، وعمليات التجميع والعمليات بالعملة الصعبة، فيجب حسب رأي الباحث توضيحها؛
- ضرورة تعديل نظام المعلومات المحاسبي لبعض البنوك التي لم يتلاءم نظامها مع النظام المحاسبي المالي؛
- محاولة الاستفادة من تجارب الدول التي مستها الأزمة المالية العالمية، وتجنب مسبباتها المحاسبية في القطاع البنكي من خلال تطبيق توصيات واقتراحات مجلس المعايير المحاسبة الدولية مع مراعاة الخصوصية الوطنية؛
- تعديل النصوص التشريعية الأخرى كالنظام الجبائي لتقليص الفجوة بينها وبين تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي.

الهوامش والمراجع :

1. Christopher Hossfeld, l'application des normes IAS par les banques -l'exemple des banques allemandes. Technologie et management de L'information : enjeux et impacts dans la comptabilité, le contrôle et l'audit, France, May 2002.

2. كيه بي إم جي (KPMG) حسب موقع ويكيبيديا تعتبر واحدة من أكبر شركات الخدمات المهنية في العالم. يعمل لديها ما يقارب 123 ألف موظف موزعين على شبكة من الدول تصل إلى 145 دولة، تقدم ثلاث أنواع أساسية من الخدماتوهي :التدقيق والخدمات الضريبيةوالخدمات الاستشارية، وتعتبر من الهيئات المتخصصة في تقديم التوجيهات في الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية مثلا في كندا لديها مهنيين مختصين في المعايير المحاسبية الكندية والمعايير المحاسبية الدولية.

3. KPMG, Services financiers, Incidence des IFRS sur le secteur bancaire, Novembre 2009, Consulter le : 26.03.2015, Disponible sur le lien:
http://www.kpmg.com/Ca/fr/topics/IFRS/Documents/IFRS%20Banking%20Slipsheet%20French.pdf

4. KPMG, Impact of IFRS: Banking, 2011, Consulter le : 26.03.2015, Disponible sur le lien:
https://www.kpmg.com/KY/en/PublishingImages/impact-of-ifrs-banking-web.pdf

5. محمد محمود بشايرية، تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والعشرون ، 2010.

6. محمد عبد الشكور أحمد شحاتة، "إطار محاسبي مقترح لتقييم إدراك الإدارة المصرفية لمتطلبات (ifrs7) بهدف تعزيز الإدراك والشفافية – دراسة تطبيقية على بنك الرياض"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية إدارة الأعمال– جامعة الملك سعود، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2012.

7. مريم صغير موح، القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010.

8. دليلة دادة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –جامعة ورقلة – 2013.

9. Banque d'Algérie, Instruction N°03-2011 Du 20 Septembre 2011, Portant Etats Comptables Périodiques Des Banques Et Etablissements Financiers, Consulter le : 02.03.2015, Disponible sur le lien : http: //www.bank-of-algeria.dz/html/legist2011.htm

10. أدم حديدي وهواري معراج، "إشكالية تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية"، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 13 و14 ديسمبر 2011.

11.أنظر "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام رقم: 09–08 المؤرخ في:29ديسمبر2009، المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، العدد 14، بتاريخ: 25 فيفري 2010."

12. أنظر "بنك الجزائر، النظام رقم: 18–94 المتضمن قيد العمليات بالعملات الصعبة المؤرخ في:25 ديسمبر1994، تاريخ الاطلاع: 2015/02/24 متوفر على الرابط: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg1994arabe.pdf "

13.Banque d'Algérie, règlement n°11-05 du 28 juin 2011 portant traitement comptable des intérêts non recouvrés, Consulter le : 02.02.2015, Disponible sur le lien : http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist011.htm